

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة
البحرين المشارك في الندوة البرلمانية
العربية الثانية لتشريعات الإعاقة ،
والمعقدة في بيروت في الفترة
من ١ - ٢ ديسمبر ٢٠٠٥م



تقرير حول ندوة
تشريعات الإعاقة التي نظمها مجلس
النواب اللبناني في الفترة من (١-٢
ديسمبر ٢٠٠٥م)

بناء على دعوة دولة الأستاذ نبيه بري رئيس مجلس النواب البرلماني العربي، شارك وفد من مجلس الشورى ومجلس النواب هم سعادة النائب يوسف زينل رئيس الوفد، وسعادة الدكتور حمد السليطي، وسعادة النائب أحمد حاجي في الندوة الثانية التي نظمت في العاصمة اللبنانية، بيروت، بمبادرة من مجلس النواب اللبناني وبالتعاون مع المنظمات اللبنانية للإعاقة ووكالات الأمم المتحدة للمساندة والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعاقة وذلك في يومي ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٥م.

افتتحت الندوة بكلمة من راعي الحفل دولة الأستاذ نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني أكد فيها على أهمية تحويل الإعاقة إلى طاقة منتجة ودور مؤسسات رعاية الإعاقة في تحقيق هذا المفهوم وتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المعاقين.

كما تضمنت جلسة الافتتاح كلمة من الشيخة حصة آل ثاني المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الإعاقة حيث أشارت في كلمتها إلى جهود الأمم المتحدة في مجال الإعاقة وأهمية تطوير التشريعات الخاصة بالإعاقة لتحسين الخدمات والرعاية

١

مكتب الرئيس	مجلس النواب
للعرض على الشعبة البرلمانية	
التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠٠٥	الوقت: ٨/٣٠

المقدمة للمعاقين. ومساعدتهم على تحقيق المشاركة المجتمعية والحفاظ على كرامتهم
وحماية حقوقهم.

وتحدث في كلمة الافتتاح كذلك السيد نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد
البرلماني العربي، إذ نوه إلى مبادرة الاتحاد البرلماني العربي في مجال رعاية
المعاقين والعمل على تطوير التشريعات العربية بما يكفل تعزيز مشاركة المعاقين
في حياة مجتمعاتهم.

تضمن برنامج الندوة ٧ جلسات عمل تركزت على مناقشة العديد من القضايا
الأساسية المتعلقة برعاية المعاقين وتطوير التشريعات العربية في هذا المجال والتي
تضمنت الحواجز الثقافية والقانونية التي تعيق تحسين رعاية المعاقين، وأهمية تكافؤ
الفرص وحق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم وأهمية الدمج وتحديد الإطار القانوني
للبرنامج وحقوق المعاق في العمل.

كما تضمنت الندوة استعراضاً للتجارب العالمية في رعاية الإعاقة التي تتركز على
دمج المعاقين في المجتمع ونبذ فكرة الإيواء والعزل الاجتماعي لهم ومنها التجربة
الإيطالية والتجربة الألمانية.

وقد تم اختيار سعادة النائب يوسف زينل رئيس الوفد لترأس جلسة العمل الثانية التي
ناقشت حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل. كما تحدث سعادة الدكتور حمد علي
السلبي عضو مجلس الشورى في جلسة العمل التي ناقشت خبرات الدول في
معالجة الحواجز القانونية التي تواجه الدمج في الدول العربية. وقد أكد سعادة رئيس
الوفد في عرضه لتجربة مملكة البحرين في رعاية المعاقين والتشريعات التي
صدرت في هذا المجال على الحركة التي تشهدها المملكة في إطار مشروع
الإصلاح الوطني الذي يقوده جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة

البحرين في مجال تحسين التشريعات الخاصة بالمعاقين حيث أشار إلى ما تضمنه قانون العمل من حق المعاق في العمل وإلزام المؤسسات الخاصة والهامة في توظيف المعاقين بنسب معينة بعد تأهيلهم. كما أشار إلى قانون التعليم الذي صدر حديثاً والذي تضمن في مواده نصوصاً تؤكد على حق المعاق في تكافؤ الفرص في التعليم كغيره من المواطنين. هذا الحق الذي يكفله دستور البلاد.

كما تطرق إلى أهمية مشروع القانون بشأن رعاية المعاقين الذي انتهى مجلس النواب من مناقشته والمعرض حالياً على مجلس الشورى لدراسته، وما تضمنه تقرير رعاية شاملة للمعاق وتأكيد حقه في مختلف الخدمات التي تقدمها المملكة للمواطنين من رعاية تعليم ورعاية صحية وحق العمل والسكن وغيرها من الحقوق والواجبات. وسيشمل مشروع القانون بعد إقراره وصدوره نقله نوعية في مجال التشريع الخاص برعاية المعاقين.

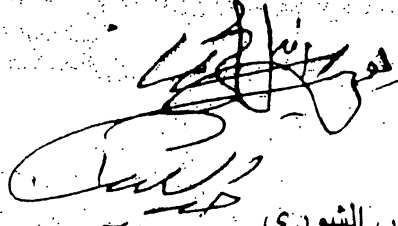
واختتمت الندوة بإصدار إعلان يؤكد على أهمية تحسين تشريعات الإعاقة في الدول العربية ومن أبرز ما جاء في الإعلان دعوته إلى ضرورة إنجاز جميع الإجراءات التي تضمن أخذ حقوق الأشخاص المعوقين بعين الاعتبار عند إعداد وإقرار جميع القوانين والعمل على تأمين فرص الوصول والاتصال في مجالات السكن والتعليم والعمل.



تعليق:
أكدت مداوات الندوة على أهمية أن تنطلق مشاريع تطوير التشريعات الخاصة
بالمعاقين من مفهوم الدمج الشامل للمعاقين في المجتمع وليس من مفهوم الإيواء
والعزل الاجتماعي. وهذه قضية أساسية وعلى درجة كبيرة من الأهمية تشيخي
مراعاتها أثناء مناقشة مشروع قانون الرعاية للمعاقين المطروح حالياً على مجلس
الشورى.

التوقيع:

النائب يوسف زينل رئيس الوفد



الدكتور حمد علي السليطي عضو مجلس الشورى



النائب أحمد حاجي

مكتب
رئيس مجلس النواب

23 JAN 2006

وارد

صادر

١٠١٢٥ صاماً